ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

الحرب بالوكالة

وآثرها على أوضاع حقوق الإنسان

في منطقة الشرق الأوسط

إعداد
أحمد عيسى

تحرير
شريف عبدالحميد

www.maatpeace.org

مقدمة

لقد كانت الحروب بالوكالة حاضرة بقوة في فترة الحرب الباردة ما بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية والمعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي، بعد ذلك تراجع الاعتماد على الحروب بالوكالة ليترك مكانه لوضع الاستراتيجيات المباشرة، إلا أنه وخلال السنوات الأخيرة عادت الحروب بالوكالة بقوة بسبب الصدام الجديد ما بين القوى العالمية أو القوي الإقليمية.

وتتداخل القوى الدولية والإقليمية في إدارة الحروب بالوكالة عندما يتحدم التنافس فيما بينها على النفوذ في المناطق الحيوية في العالم، علما بأن هذه القوى لا تريد في الواقع الدخول في حروب وصدامات مباشرة. وفي منطقة الشرق الأوسط أضحت الحرب بالوكالة هي السمة الرئيسية التي تطغي في الآونة الأخيرة، ولا سيما في دول العراق وسوريا وليبيا، الأمر الذي عمق على نحو معتبر من تأزم الأوضاع في هذه الدول، وعقد إلى حد كبير من فرص حلحلة أزماتها السياسية القائمة بين أطرافها المتصارعة داخليًا، الأمر الذي كان له تباعته وتداعياته السلبية على الأوضاع الإنسانية، وحالة حقوق الإنسان في هذه الدول، على النحو الذي اتضح جليًا في ارتكاب الأطراف الوكيلة لسلسلة من الانتهاكات واسعة النطاق لقواعد القانون الدولي الإنساني، وقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، وهو ما بدا جليًا في ارتكاب هذه الأطراف جرائم ترقى إلى مستوى جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، كالقتل العمد للمدنيين خارج نطاق القانون، والهجمات العشوائية وغير المتناسبة على الأهداف والأعيان المدنية والحيوية، وإجراءات الاعتقال القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب وغيرها من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والمحطة بالكرامة الإنسانية.

ويجدر بنا في سياق التعرف على تداعيات الحرب بالوكالة على أوضاع حقوق الإنسان في دول الشرق الأوسط، تناول مفهوم الحرب بالوكالة من وجهة النظر القانونية، فإن ما نعنيه هنا بمفهوم الحرب بالوكالة، تلك الحرب التي تنشب بين عدة دول أو أطراف خارجية في دولة يغلب عليها الطابع الهش، وهو ما يتم بصورة غير مباشرة من خلال دعم هذه الأطراف الخارجية لتنظيمات أو مليشيات أو جماعات مختلفة تعمل بشكل كامل لمصلحة الأطراف الداعمة من أجل تحقيق مصالح استراتيجية في الدولة محل الحرب والنزاع، بحيث تتولى هذه الأطراف أو الدول الخارجية تأمين الرواتب وتمويل الإنفاق العسكري للأطراف المتنازعة

وتقديم الأسلحة وربما الإسناد اللوجستي والمعلوماتي.[1] ومن ثم يمكن القول أن الحرب بالوكالة هي صورة من صور تدخل دولة في شؤون دولة أخرى، عن طريق دعم مجموعات مسلحة متمردة، قصد تأجيج نزاعات مسلحة غير دولية أو لإدامة نزاعات مسلحة قائمة بالأصل، غية التأثير على الواقع الداخلي لتلك الدولة، من أجل تحقيق مصالح استراتيجية بعيدة المدى دون أن تظهر هذه الدولة بمظهر المتدخل المباشر في النزاع.[2]

وفي هذا السياق، سوف نتناول في هذا التقرير الحرب بالوكالة وآثرها على حالة حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط مع التركيز على دول العراق وسوريا وليبيا، وذلك من خلال عدد من المحاور على النحو التالي بيانه:

أولاً: الإطار القانوني الدولي للحرب بالوكالة

بالنظر إلى قواعد القانون الدولي المدونة والعرفية، يتبين أن مثل هذه القواعد لم تتعرض مباشرة لموضوع الحرب بالوكالة، بيد أن الحرب بالوكالة لا تعدو كونها تدخلًا غير مباشر في شؤون دولة آخري، وهو الأمر الذي جرمته المبادئ والمواثيق الدولية كافة، ناهيك عن أن العمل والفقه الدوليين حرما مثل هكذا تصرف، وجعلا القواعد القانونية المتصلة بالتدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول من القواعد القانونية الآمرة التي لا يمكن مخالفتها أو الاتفاق على مخالفتها، وهو ما أتضح بصورة جلية ودون مؤاربة في نص ميثاق الأمم المتحدة حيث نصت الفقرة الرابعة من المادة الثانية منه على أنه "يمتنع أعضاء الهيئة جميعًا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة."[3]

كما نصت الفقرة السابعة من المادة الثانية من الميثاق ذاته على أنه "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تعد من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضى الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتدابير القمع الواردة في الفصل السابع"[4]، ومن ثم فإن هذه المادة وضعت الأساس الذى تُبني عليه علاقات الدول ببعضها، وعلاقتها بالمنظمات الدولية التي

---

[1] الحروب بالوكالة: هل تتحول إلى سمة مميزة للقرن الحادي والعشرين؟، درع الوطن، ١ فبراير ٢٠١٦، الرابط: http://www.nationshield.ae/index.php/home/details/research/%

[2] أحمد الفتلاوي، تحديات العدالة الجنائية الدولية الحرب بالوكالة أنموذجًا، كلية القانون جامعة الكوفة، الرابط: https://www.iasj.net/iasj/download/d6c4f4ec4db3065d

[3] أحمد الفتلاوي، تحديات العدالة الجنائية الدولية الحرب بالوكالة أنموذجًا، كلية القانون جامعة الكوفة، ص ١٢٧، الرابط: https://www.iasj.net/iasj/download/d6c4f4ec4db3065d

[4] الفقرة الرابعة والسابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، الأمم المتحدة، الرابط: https://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-i/index.html

تكون طرفًا فيها، حيث حرمت التدخل الدولي من قبل إية دولة في شـــؤون غيرها من الدول، كما أنها رتبت المســـؤولية الدولية بالتعويض على الدولة المتدخلة حالة وقوع إضـــرار لحقت بالدولة المتدخلة في شؤونها ومؤسساتها التابعة لها.[٥]

وقد أكد العمل الدولي ما جاء بميثاق الأمم المتحدة من مبادئ، خاصـــة ما يتعلق منها بمبدأ عدم التدخل في الشـؤون الداخلية للدول، وهو ما أتضـح جليًا في العديد من القرارات الدولية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أكدت ما سبق وأن تم تبنيه من مبادئ عامة وضـــعتها الأمم المتحدة لنفســـها، نذكر منها تلك المتعلقة بمبدأ عدم التدخل الدولي في شـــؤون الدول الأعضـــاء، ومنها على ســـبيل المثال لا الحصـــر الإعلان رقم ٢١٣١ الصـــادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٢ ديسـمبر عام ١٩٦٥، والذى أكد على أنه "ليس لأي دولة حق التدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة ولأي سبب كان في الشؤون الداخلية أو الخارجية لأي دولة أخرى، وشـجب كل تدخل مسـلح أو غير مسـلح أو كل تهديد يسـتهدف شـخصـية الدول أو عناصـرها السـياسـية أو الاقتصـادية أو الثقافية. كما أنه أكد على عدم جواز تنظيم النشـــاطات الهدامة أو الإرهابية أو المســـلحة الرامية إلى تغيير نظام الحكم في دولة أخرى بالعنف، أو مسـاعدة مثل هذه النشـاطات أو التحريض عليها، أو تمويلها، أو تشـجيعها، أو التغاضي عنها، أو التدخل في الصراع الداخلي الحاصل في أي دولة أخرى".[٦]

كما أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة المبدأ نفســـه في إعلان عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشئون الداخلية للدول الصادر في ٩ ديسمبر ١٩٨١ برقم ٣٦/ ١٠٣، إذ نص هذا الإعلان على عدم جواز تدخل أي دولة بشـــكل مباشـــر أو غير مباشـــر، ولأي ســـبب كان، في الشـــئون الداخلية والخارجية لأية دولة أخرى، وواجب الامتناع عن اســـتخدام القوة غية الإطاحة بالنظام الســـياســـي لدولة أخرى أو حكومتها أو تغييرهما، ناهيك عن عدم مشـــروعية القيام بصـــورة مباشرة أو غير مباشرة بتعزيز أو تشجيع أو دعم أنشطة التمرد أو الانفصال داخل دول أخرى، فضـلًا عن عدم جواز تدريب المرتزقة وتمويلهم وتجنيدهم في إقليمها، أو إرسـالهم إلى إقليم دولة أخرى، علاوة على واجب الامتناع عن تنظيم الجماعات الســـياســـية والعرقية وتدريبها وتمويلها وتسليحها لغرض إشاعة التخريب أو الفوضى أو القلاقل في بلدان أخرى.[٧]

---

[٥] أحمد الفتلاوي، تحديات العدالة الجنائية الدولية الحرب بالوكالة أنموذجًا، كلية القانون جامعة الكوفة، ص ١٢٧ الرابط:
https://www.iasj.net/iasj/download/d6c4f4ec4db3065d

[٦] إعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحماية استقلالها وسيادتها (٢١) كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥، الرابط: https://documents-dds-ny.un.org/، ص ٣٢

[٧] إعلان عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشئون الداخلية للدول رقم ٣٦/١٠٣المؤرخ في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١، جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان، الرابط:
http://hrlibrary.umn.edu/arabic/DIIIIAS.html

ولمّا كانت مبادئ المنظمات الإقليمية والوكالات المتخصصة الأخرى متلائمة مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وتعمل وفقًا لأهدافه، وتسير على هداه، خصوصًا فيما يتعلق بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فقد نصت المادة الخامسة عشر من ميثاق منظمة الدول الأمريكية على أنه" لا يحق لأي دولة أو مجموعة من الدول أن تتدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة سواء في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى".[٨] بيد أن الأمر لا يختلف كثيرًا بالنسبة لبقية المنظمات الإقليمية الأخرى، فقد نص ميثاق الإتحاد الإفريقي في المادة الرابعة منه والتي توضح مبادئ عمل الإتحاد على واجب امتناع الدول عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.[٩] وإن كان ميثاق جامعة الدول العربية لم يتطرق صراحة لمسألة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول إلا أنه تعرض لأحد صوره حينما نص في المادة الثامنة منه على "واجب احترام كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى، وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول، وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها".[١٠]

ومن واقع ما تقدم يتضح لنا عدم مشروعية الحرب بالوكالة التي هي إحدى صور التدخل الدولي غير المباشر الذي تضطلع به الدول في شؤون غيرها من الدول الأخرى، وهو الأمر الذي تأكد من خلال الممارسة والعمل الدوليين، ناهيك عن تضمين هذا المبدأ ضمن المبادئ العامة التي تحكم عمل جُل المنظمات الدولية والإقليمية والوكالات المتخصصة الأخرى.

ثانياً: ملامح الحرب بالوكالة في منطقة الشرق الأوسط

تشهد عدة دول في منطقة الشرق الوسط حربًا بالوكالة بين عدة أطراف إقليمية ودولية، وهي الحرب التي تتضح معالمها إلى حد كبير في دعم بعض هذه الأطراف لبعض القوى والمليشيات والجماعات المسلحة المتنازعة فيما بينها في هذه الدول غية تحقيق مصالح استراتيجية وضعتها هذه الأطراف لنفسها، الأمر الذي عقد إلى حد كبير من فرص حلحلة أزمات هذه الدول الداخلية على النحو الذي يضمن استقرار أوضاعها الداخلية.

ففي **سوريا**، تتضح ملامح الحرب بالوكالة في الحرب الدائرة بين كل من روسيا وإيران من جهة، وبين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وإسرائيل من جهة آخري، حيث تدعم كل من

---

[٨] رابحي، خضر، التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم سيادة الدولة، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في القانون الدولي العام، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابى بكر بلقايد تلمسان ،٢٠١٤)

[٩] المادة الرابعة من ميثاق الإتحاد الافريقي الفقرة (ز) ص١٠

[١٠] المادة الثامنة من ميثاق جامعة الدول العربية

روسيا وإيران قوات الرئيس السوري بشار الأسد، في المقابل تدعم الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا المعارضة السورية المسلحة كفصائل جيش الإسلام وأحرار الشام وقوات سوريا الديمقراطية، كما تبدو ملامح هذه الحرب في الانخراط الإيراني المتنامي في سوريا عبر تجنيدها لبعض المليشيات الشيعية أمثال جماعة حزب الله اللبناني التي تقاتل إلى جانب قوات النظام السوري، الأمر الذي حدا بإسرائيل إلى الانخراط في المشهد السوري عبر توجيه ضربات جوية متعددة لهذه المليشيات من أجل تحجيم النفوذ الإيراني المتزايد في سوريا، كما تجند تركيا في الوقت ذاته المرتزقة في سوريا وتدعم فصيلًا مسلحًا يعرف بالجيش السوري الحر، وتقاتل في الوقت نفسه بصورة مباشرة وحدات الشعب الكردية خشية تعزيز النزعة الانفصالية لأكراد تركيا.[11]

وفي **ليبيا**، برزت ملامح الحرب بالوكالة في الآونة الأخيرة في الحرب التي كانت دائرة بين تركيا وقطر من جهة، وبين روسيا من جهة آخري، حيث دعمت كل من تركيا وقطر على مدار السنوات الماضية حكومة الوفاق الليبية المنحلة بقيادة فايز السراج، الأمر الذي بدا جليًا في إرسال تركيا الأسلحة والمعدات العسكرية إضافة إلى نقل آلاف المتمردين السوريين والمرتزقة من مختلف الميليشيات السورية الموالية لها من سوريا غية القتال إلى جانب حكومة الوفاق المنحلة في صراعها المسلح ضد قوات الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، وفي المقابل دعمت روسيا قوات الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر بالأسلحة والمعدات العسكرية، كما أرسلت روسيا في السياق ذاته مرتزقة روس من مجموعة فاجنر من أجل القتال إلى جانب قوات الجيش الليبي ضد مليشيات حكومة الوفاق.[12]

وفي **العراق**، بدت الحرب بالوكالة جليًا في الحرب الدائرة بين إيران من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة آخري، وهو ما أتضح إلى حد كبير في الهجمات الصاروخية المتبادلة بين المليشيات الشيعية الموالية لإيران في العراق أمثال كتائب حزب الله العراقية، وبين الولايات المتحدة الأمريكية على مدار السنوات الماضية،[13] هذا بالإضافة إلى أن مع بداية العام الجاري بدأت ملامح حرب بالوكالة تلوح في الأفق بين إيران وتركيا، إذ تدعم إيران فصائل حزب العمال الكردستاني وتعطيهم رواتب مساوية لرواتب قوات الحشد الشعبي في الوقت

---

[11] الحرب السورية: من يقاتل من؟ ولماذا؟، البي بي سي عربية، ٥ ابريل ٢٠١٨، الرابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-43656826

[12] "الحرب بالوكالة".. السيناريو السوري يتكرر في ليبيا، مصر ٣٦٠، ٣١ يوليو ٢٠٢٠، الرابط: https://masr.masr360.net/%d8%a3%d8%ae%d8%a8%d8%a7%

[13] "مي إن إن": حرب طهران بالوكالة مع واشنطن تزيد معاناة العراق، العين الاخبارية، ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، الرابط: https://al-ain.com/article/us-strikes-iraq-syria-analysis

الذي تلاحق فيه تركيا هذه الفصائل وتشن حربًا عليهم في الشمال العراقي من أجل القضاء عليهم.[١٤]

ثالثاً: تداعيات الحرب بالوكالة على حالة حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط

أفضت الحرب الدائرة بالوكالة بين الأطراف الدولية والإقليمية المنخرطة على نحو معتبر في منطقة الشرق الأوسط، إلى وقوع انتهاكات واسعة النطاق لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، وقواعد القانون الدولي الإنساني، إذ ارتكبت الأطراف الوكيلة والأطراف الدولية والإقليمية الأخرى انتهاكات ممنهجة بحق المدنيين ترقى في مجملها إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وفي هذا الإطار، نستعرض أبرز الانتهاكات الحقوقية التي خلفتها الحرب الدائرة بالوكالة في دولة العراق وسوريا وليبيا على النحو التالي بيانه:

١. القتل خارج نطاق القانون

تعرض آلاف المدنيين في دولة ليبيا وسوريا والعراق لانتهاكات واضحة وصريحة لحقهم في الحياة من قبل الأطراف الوكيلة والأطراف الإقليمية والدولية المنخرطة في أزمات هذه الدول الداخلية، الأمر الذي بدا جليًا في حالات القتل خارج نطاق القانون التي تم تسجيلها خلال الأعوام الماضية في هذه الدول، ففي **سوريا**، أسفرت الغارات الجوية التي اضطلعت بها روسيا منذ بداية النزاع السوري وحتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ عن مقتل ٦٨٥٩ مدنيًا من بينهم ٢٠٠٥ طفل و٩٦٩ سيدة[١٥]، كما أن الغارات الروسية على المناطق الواقعة تحت سيطرة الفصائل السورية المسلحة خلال العام ٢٠٢٠ أسفرت عن مقتل ما يربو على ٢١١ مدنيًا من بينهم ٦٢ طفلًا و٨٤ سيدة، وهي الغارات التي تشنها روسيا بذرائع تتعلق بمكافحة الجماعات الإرهابية غية تغيير معادلة النفوذ في عموم سوريا لصالح النظام السوري بقيادة الرئيس بشار الأسد.[١٦]

وفي السياق ذاته، أفضت الغارات الجوية التي شنتها إسرائيل على الأراضي السورية خلال العام ٢٠٢٠، إلى مقتل ما يربو على ٢١٣ شخصًا، وهي الغارات ذاتها التي أرجعتها إسرائيل إلى مقتضيات حماية أمنها القومي المهدد بالأساس على إثر التوغل الإيراني المترامي داخل

---

[١٤] نهاية شهور الود: صراع إيران وتركيا على شمال العراق، إضاءات، ٤ مارس ٢٠٢١، الرابط: https://www.ida2at.com/iran-turkey-conflict-northern-iraq/

[١٥] التقرير الـ ٩٠ والسنوي الخامس عن انتهاكات القوات الروسية منذ بدء تدخلها العسكري المباشر في سوريا في ٣٠ أيلول ٢٠١٥ والتي يرقى بعضها إلى جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، سبتمبر ٢٠٢٠، الرابط: https://bit.ly/3pYFJLN

[16] The Most Notable Human Rights Violations in Syria in December and for All of 2020, Syrian Network for Human Rights,January 4, 2021 posted on the following link: https://sn4hr.org/blog/2021/01/04/55797/

الأراضي السورية، هذا بالإضافة إلى أن قوات التحالف الدولي في سوريا تورطت في مقتل ٧ مدنيين خلال العام الماضي من بينهم طفل وسيدة.[١٧]

كما تورطت تركيا والمليشيات التابعة لها في مئات عمليات القتل التي تمت خارج نطاق القانون منذ أن احتلت منطقة عفرين في الشمال السوري في شهر مارس من العام ٢٠١٨، وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن ثمة كتيبة تضم ٤٠ مقاتل من ذوي الجنسية العراقية يعملون لصالح المخابرات التركية في سوريا ويتبعون تنظيم الدولة الإسلامية قد اضطلعت بمقتل ٣٠٠ من المدنيين السوريين خلال العام ٢٠٢٠، علاوة على أن قوات حرس الحدود التركي قتلت ٥ مدنيين سورين خلال العام الماضي من بينهم طفلين وسيدة.[١٨]

وعلى ذات النحو، تورطت الأطراف الوكيلة والمدعومة من الأطراف الدولية والإقليمية في سوريا في آلاف عمليات القتل التي تمت خارج نطاق القانون خلال العام ٢٠٢٠، إذ تورطت قوات سوريا الديمقراطية المدعومة أمريكيًا في مقتل ٦٣ شخصًا بينهم ١١ طفلًا و٣ سيدات، بينما تورطت المعارضة المسلحة المدعومة من قبل الولايات المتحدة وتركيا في مقتل ٢٧ شخصًا بينهم ٩ أطفال و٤ سيدات، في حين تورطت هيئة تحرير الشام في مقتل ٢٦ شخصًا بينهم سيدة واحدة.[١٩]

وفي **ليبيا**، اضطلعت عدة قوى دولية وإقليمية من بينها روسيا وتركيا بدعم أطراف النزاع الليبي المسلح، الأمر الذي قاد إلى وقوع آلاف الضحايا في صفوف المدنيين الليبيين خلال الأعوام الماضية، إذ أفضى النزاع الليبي المسلح منذ بدايته إلى مقتل ما يربو على ١٠٤٣ مدنيًا في ليبيا حتى يوليو ٢٠٢٠.[٢٠]

وتعزو عمليات قتل المدنيين خارج إطار القانون في ليبيا إلى الدعم العسكري المسلح الذي تقدمه القوى الإقليمية والدولية المتدخلة في الشأن الليبي إلى أطراف النزاع الليبي. وفي هذا السياق، تورطت روسيا في سبتمبر الماضي في تشغيل أكثر من ١٢ طائرة مقاتلة دعمًا للقوات المسلحة الليبية، واستهدفت طائرة تركية مسيرة في منطقة الرواجح في ضواحي

---

[١٧] سوريا في ٢٠٢٠: واقع معيشي كارثي يهدد حياة السوريين وتصعيد إسرائيلي غير مسبوق.. ونشاط متصاعد لتنظيم الدولة الإسلامية وتغلغل إيراني.. وهيمنة روسية وانتهاكات تركية متواصلة، المرصد السوري لحقوق الإنسان، ٤ يناير ٢٠٢١، الرابط: https://www.syriahr.com/%D8%B3

[18] The Most Notable Human Rights Violations in Syria in December and for All of 2020, Syrian Network for Human Rights,January 4, 2021 posted on the following link: https://sn4hr.org/blog/2021/01/04/55797/

[19] The Most Notable Human Rights Violations in Syria in December and for All of 2020, Syrian Network for Human Rights,January 4, 2021 posted on the following link: https://sn4hr.org/blog/2021/01/04/55797/

[20] World report 2021, Libya Events of 2020, Human Rights Watch, published January 4, 2021 posted on the following link: https://www.hrw.org/world-report/2021/country-chapters/libya

العاصمة طرابلس سيارة مدنية، في ٢٧ فبراير ٢٠٢٠، ما أسفر عن مقتل ٥ مدنيين من أسرة واحدة في طرابلس.[٢١]

كما أن تركيا وقطر قد أرسلت في الوقت نفسه دعمًا عسكريًا ومرتزقة أجانب إلى ليبيا من أجل القتال إلى جانب حكومة الوفاق الليبية المنحلة التي وقعت مع كل من تركيا وقطر في أغسطس ٢٠١٩ اتفاقًا ثلاثيًا الزمهما بإرسال مستشارين عسكريين ومعدات عسكرية إلى ليبيا، الأمر الذي قاد إلى تأجيج انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية وأفضى في الوقت نفسه إلى اتساع نطاق قتل المدنيين خارج نطاق القانون في ليبيا خلال الأعوام الماضية.[٢٢]

وفي **العراق**، كان للغارات الجوية التركية التي استهدفت طيلة الأعوام الماضية أعضاء حزب العمال الكردستاني في شمال العراق أثرًا بالغ الخطورة على حياة المدنيين العراقيين. وفي هذا الصدد، قُتل أكثر من ١٠ مدنيين عراقيين على إثر الغارات التي شنتها تركيا خلال العام ٢٠٢٠ في شمال العراق.[٢٣] كما قُتل عشرات المدنيين العراقيين خلال العام الماضي في سياق الضربات الجوية والصاروخية المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وإيران وميليشياتها المسلحة من جهة أخرى داخل العراق، وهي الضربات التي تمت على إثر مقتل الفريق قاسم سليماني، قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، باستخدام طائرة أمريكية مسيرة في مطار بغداد في ٣ يناير ٢٠٢٠. وفي هذا السياق، أعلن مسؤولون عسكريون عراقيون أن الضربات الانتقامية التي نفذتها الولايات المتحدة الأمريكية على خمسة مواقع تابعة للمليشيات الموالية لإيران في شهر مارس ٢٠٢٠ قد أسفرت عن وقوع ضحايا في صفوف المدنيين العراقيين وقوات الجيش والشرطة العراقية.[٢٤]

٢. الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري

شهدت الأعوام الماضية عمليات اعتقال تعسفي واحتجاز قسري لألاف المدنيين في كل من دولة سوريا وليبيا من قبل بعض الأطراف الوكيلة، وبعض الأطراف الإقليمية والدولية المتدخلة في النزاعات الداخلية لهذه الدول.

---

[٢١] الجيش الليبي: طائرة تركية تقتل ٥ مدنيين من أسرة واحدة في طرابلس، مصراوي، فبراير ٢٠٢٠، الرابط: http://bit.ly/36YLpy9

[22] World report 2021, Libya Events of 2020, Human Rights Watch, published January 4, 2021 posted on the following link: https://www.hrw.org/world-report/2021/country-chapters/libya

[23] World report 2021, Iraq Events of 2020, Human Rights Watch,published January 4, 2021 posted on the following link: https://www.hrw.org/world-report/2020/country-chapters/iraq

[24]. S. Airstrikes Kill Iraqi Soldiers and Police, Iraqi Officials Say, the new york times, published march 13, 2020 posted on the following link: https://www.nytimes.com/2020/03/13/world/middleeast/iraq-military-us-airstrike.html

ففي **سوريا**، اضطلع الجيش التركي والمليشيات التابعة له بعمليات اعتقال واسعة لمئات المدنيين السوريين خاصة في ريف مدينة تل أبيض ورأس العين في الشمال السوري طيلة فترات النزاع السوري. وفي هذا السياق، نقلت القوات التركية ما بين (١٧٠ إلى ١٨٠) محتجز سوري من داخل الأراضي السورية إلى الأراضي التركية خلال العام ٢٠٢٠، وكانت بعض فصائل المعارضة السورية المدعومة من الجيش التركي قد اعتقلت هؤلاء الأفراد خلال العام الماضي من أجل احتجازهم قسرًا في سجن حلون التابع إلى ولاية أروفا داخل الأراضي التركية، الأمر الذي يبرز جليًا حجم الاعتقالات الواسعة التي تقوم بها القوات التركية تجاه المدنيين السوريين داخل السجون التركية.[٢٥]

كما اعتقل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية آلاف المدنيين السورين على مدار امتداد النزاع السوري، إذ بلغ عدد المدنيين الذين تم اعتقالهم من قبل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة والفصائل المدعومة منه منذ بدء علميات التحالف الدولي في سوريا ضد تنظيم داعش ما يربو على ١٠٠ ألف مدني مشتبه به.[٢٦]

وفي **ليبيا** تحتجز أطراف النزاع الليبي مئات المدنيين في ظل ظروف احتجاز صعبة، إذ احتجزت حكومة السراج المنحلة مئات المدنيين في عدد من السجون من بينها سجن الجديدة والرويمي في طرابلس في ظل ظروف احتجاز قاسية وانتشار غير محدود لفيروس كورونا بين السجناء.[٢٧]

٣. عرقلة وصول المساعدات الإنسانية والتدابير القسرية الانفرادية

شهدت الأعوام الماضية قيام بعض القوى الدولية والإقليمية المتدخلة في نزاعات المنطقة العربية ولاسيما النزاع السوري بعرقلة وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين المتضررين جراء استمرار هذه النزاعات المسلحة. وفي هذا الصدد، يجدر بنا الإشارة إلى أن كل من روسيا والصين قد عرقلت وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين السورين أكثر من مرة خلال الأعوام الماضية عبر استخدام الفيتو الروسي الصيني في مجلس الأمن الدولي، الأمر الذي كان له تبعاته الخطيرة على تدهور أوضاع المدنيين السوريين في مناطق النزاع

---

[25] Illegal transfer of Dozens of Syrian detainees into Turkey following Operation Peace Spring, Joint Report: Kurdish Committee for Human Rights-observer & Syrians for Truth and Justice (STJ), Syrians for truth and justice, published January 4, 2021 posted on the following link: https://stj-sy.org/en/illegal-transfer-of-dozens-of-syrian-detainees-into-turkey

[٢٦] World report 2021, syria Events of 2020, Human Rights Watch, published January 4, 2021 posted on the following link: https://www.hrw.org/world-report/2021

[٢٧] حقوق الانسان في الوطن العربي في ظل فيروس كورونا، مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان، مارس ٢٠٢١، الرابط: https://www.maatpeace.org/ar

المختلفة ولا سيما مع انتشار وباء فيروس كورونا المستجد وزيادة حاجات المواطنين للأدوية.[٢٨]

وكانت المساعدات الإنسانية تصل إلى سوريا في وقت سابق عبر أربعة معابر حدودية في تركيا والأردن والعراق، غير أن الفيتو الروسي الصيني أعاق وصول هذه المساعدات وقصرها على معبر باب الهوى التركي فقط، إذ تبنى مجلس الأمن الدولي في يوليو ٢٠٢٠ قراراً لتمديد آليّة إدخال المساعدات الإنسانيّة إلى سوريا مع تقليص دخول هذه المساعدات وقصرها فقط على معبر باب الهوي بدل من نقطتَي عبور كانتا مستخدمتان في السابق، بيد أن هذا الإجراء يأتي استمرارًا لسياسات الحكومة الروسية والصينية الرامية إلى تقليص المساعدات الإنسانية القادمة للمدنيين في سوريا، الأمر الذي زاد من تفاقم الأزمة الإنسانية ومعاناة المدنيين.[٢٩]

وفي السياق ذاته، أضرت التدابير القسرية الانفرادية التي فرضتها القوى الإقليمية والدولية في سياق الحرب الدائرة بالوكالة في سوريا بأوضاع المدنيين السورين، إذ فرضت الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي تدابير قسرية تحد على نحو معتبر من قدرة الحكومة السورية على شراء المواد الغذائية والاحتياجات الأساسية للمواطنين من السوق الدولية، وتعيق في الوقت نفسه من قدرتها على سداد تكاليف الاستيراد بسبب القيود المالية والمصرفية على المؤسسات الاقتصادية والبنوك السورية الوطنية، كما أنها تعيق في الوقت ذاته من قدرة الحكومة السورية على استيراد المواد ذات الاستعمال المزدوج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي وبالخدمات العامة المتصلة بالكهرباء والنقل بسبب الحظر المفروض عليها.

وفي هذا الصدد، تبرز أهم التداعيات السلبية التي تفرضها التدابير الأحادية القسرية على أوضاع المدنيين في سوريا، في الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على النفط المصدر إلى سوريا، الأمر الذي يعيق من أداء الاقتصاد السوري، ويؤثر إلى حد كبير على حياة المواطنين السوريين في ظل تفشي فيروس كورونا داخل سوريا، إذ أن بعض الخدمات المعتمدة على توفير الكهرباء متعطلة بشكل كبير بسبب عدم القدرة على الحصول على الوقود على خلفية الحظر المفروض، كما أفضى الحظر المفروض على النفط المصدر إلى سوريا إلى زيادة تكاليف النقل في بعض الأحيان، وهو ما قاد في خطوة لاحقة

---

[٢٨] فيتو من روسيا والصين يُعرقل تمديد مجلس الأمن لآلية إرسال المساعدات إلى سوريا، سي ان ان عربية، ٨ يوليو ٢٠٢٠، الرابط: https://arabic.cnn.com/middle-east/article/

[٢٩] الأمم المتحدة تستأنف آلية ادخال المساعدات الى سوريا عبر الحدود، الاندبندنت البريطانية، يوليو ٢٠٢٠، الرابط: http://bit.ly/3jx9FMK

إلى إحداث زيادة كبيرة في أسعار بعض المواد المنزلية والغذائية الأساسية مثل الغاز والأرز والحليب.[٣٠]

٤. الهجمات العشوائية على المراكز المدنية الحيوية

شهدت كل من سوريا والعراق وليبيا خلال الأعوام الماضية عدة هجمات عشوائية قامت بها بعض الأطراف الدولية والإقليمية المنخرطة على نحو معتبر في أزمات هذه الدول الداخلية، بيد أن هذه الهجمات العشوائية قد شملت أحيانًا ضمن ما شملت هجمات باستخدام أسلحة غير مشروعة ومحرمة دوليًا.

ففي **سوريا**، برزت أهم الهجمات العشوائية على المراكز المدنية الحيوية التي قامت بها بعض القوى الدولية والإقليمية المتورطة في الحرب الدائرة بالوكالة في سوريا، في تلك الهجمات التي اضطلعت بها القوات الروسية وأسفرت في الوقت ذاته عن تدمير البنى التحتية السورية، والعديد من المراكز المدنية الحيوية في سوريا كالأسواق ودور العبادة والمدارس، إذ تورطت القوات الروسية خلال العام ٢٠٢٠ فيما يربو على ٨٣ هجومًا جويًا على عدة مراكز مدنية ذات أهمية حيوية في سوريا.[٣١]

وفي **العراق**، أصابت الهجمات العشوائية التي استهدفت من خلالها القوات التركية مجموعات الأكراد التابعة لحزب العمال الكردستاني وحزب الحياة الحرة الكردستاني، بعض المراكز المدنية الحيوية، الأمر الذي أسفر عن وقوع ضحايا في صفوف المدنيين ولا سيما في الشمال العراقي. كما أن الهجمات الصاروخية التي قامت بها قوات الحرس الثوري الإيراني في يناير من العام ٢٠٢٠ على بعض القواعد التي تحوي جنودًا أمريكيين في بغداد على إثر اغتيال الولايات المتحدة الأمريكية لقائد فيلق القدس الجنرال قاسم سليماني بواسطة طائرة أمريكية مسيرة، أصابت في الوقت نفسه بعض المراكز المدنية في بغداد، الأمر الذي أسفر عن وقوع ضحايا في صفوف المدنيين.[٣٢]

هذا بالإضافة إلى أن المليشيات العراقية الموالية لإيران في العراق أمثال مليشيا حزب الله العراقية، وسرايا أولياء الدم، نفذت مئات الهجمات الصاروخية العشوائية خلال الأعوام الماضية على العديد من المنشآت والقواعد الأمريكية في سياق الحرب الدائرة بالوكالة بين

---

[30] Iran, NKorea, Syria: How sanctions are hindering coronavirus response, devex, 11 March 2020, link: https://www.devex.com/news/iran-nkorea-syria-how-sanctions-are-hindering-coronavirus-response-96702

[31] The Most Notable Human Rights Violations in Syria in December and for All of 2020, previous referen, link: https://sn4hr.org/blog/2021/01/04/55797/

[32] World report 2021, Iraq Events of 2020, Human Rights Watch, published January 4, 2021, link: https://www.hrw.org/world-report/2020/country-chapters/iraq

إيران والولايات المتحدة الأمريكية في العراق، الأمر الذي أسفر عن وقوع مئات الضحايا في صفوف المدنيين العراقيين. وفي هذا السياق، قُتل مدني عراقي وسقط عدد من الجرحى في ١٦ فبراير ٢٠٢١، جراء هجمات صاروخية نفذتها مليشيا سرايا أوليا الدم على مواقع في مدينة أربيل وضواحيها من بينها قاعدة عسكرية تستخدمها قوات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة في العراق.[٣٣]

وفي **ليبيا**، اضطلعت الأطراف الخارجية المتورطة في الحرب الدائرة بالوكالة هناك أمثال تركيا وروسيا بهجمات عشوائية طالت مراكز مدنية حيوية خلال الأعوام الماضية، ولعل أبرز هذه الهجمات العشوائية للأطراف الخارجية المتدخلة في النزاع الليبي ما تمثل منها في الهجوم العشوائي الذي طال حي زاوية الدهماني بطرابلس بالقرب من السفارة التركية ومقر إقامة السفير الإيطالي، في ٧مايو ٢٠٢٠ والذي أسفر عن مقتل مدنيين اثنين على الأقل وإصابة ثلاثة آخرين.

٥. الانتهاكات بحق اللاجئين والنازحين والمهاجرين وطالبي اللجوء

واجه النازحون والمهجرون داخليًا واللاجئون وطالبي اللجوء في سوريا وليبيا انتهاكات واسعة النطاق من قبل الأطراف الإقليمية والدولية المتورطة بشدة في أزمات هذه الدول الداخلية، ففي سوريا تعرض اللاجئين السوريين خلال الأعوام الماضية لانتهاكات ممنهجة من قبل القوات التركية، إذ واصلت تركيا احتجاز السوريين وترحيلهم بإجراءات موجزة إلى شمال سوريا، وهو ما يعد انتهاكًا صريحًا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. كما واجه اللاجئون الليبيون إلى دول الاتحاد الأوروبي انتهاكات جسيمة من قبل قوات حرس السواحل الليبية الذين يدعمهم الاتحاد الأوروبي بالزوارق السريعة والتدريب من أجل إعادة اللاجئين إلى ليبيا، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن منظمة الهجرة الدولية قد أعلنت عن عودة ما يقارب ١٠ ألاف مهاجر غير شرعي من دول الاتحاد الأوروبي إلى داخل ليبيا مرة أخرى خلال العام ٢٠٢٠.[٣٤]

الخاتمة والتوصيات

في الختام، يمكن القول إن الحرب الدائرة بالوكالة في كل من سوريا والعراق وليبيا انطوت على انتهاكات واسعة النطاق لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق

[٣٣] هجوم أربيل: غضب أمريكي إثر هجوم صاروخي على قاعدة عسكرية في كردستان العراق، بي بي سي عربية، ١٦ فبراير ٢٠٢١، الرابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-56078928

[34] World report 2021, Libya Events of 2020, Human Rights Watch, previous reference link: https://www.hrw.org/world-report/2021/country-chapters/libya

الإنسان بعضها يرقى إلى مستوى جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية. وفي هذا الإطار، توصي مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان المجتمع الدولي المتمثل في منظماته الحكومية وغير الحكومية باتباع عدد من الاجراءات التي من شأنها أن تحد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الناجمة عن الحرب الدائرة بالوكالة في كل من سوريا وليبيا والعراق، وتتضح أهم هذه التوصيات في الاتي:

- ضمان التزام القوى الدولية والإقليمية بعدم نقل الأسلحة والمعدات العسكرية إلى الأطراف المتحاربة في دولة سوريا والعراق وليبيا.
- ضمان الانسحاب الكامل وغير المشروط للقوى الإقليمية والدولية المتورطة في الأزمات والنزاعات الداخلية في دولة سوريا وليبيا والعراق.
- إحالة الأوضاع في دولة سوريا والعراق وليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية وإنشاء آلية عدالة جنائية دولية للتحقيق في انتهاكات الأطراف الوكيلة، وانتهاكات القوى الإقليمية والدولية المتدخلة في هذه الدول.
- إنشاء محكمة متخصصة للتعامل مع الجرائم الدولية التي ارتكبتها الأطراف الخارجية المنخرطة في الحرب الدائرة بالوكالة في ليبيا والعراق وسوريا.
- ضمان الإفراج الفوري عن جميع المحتجزين قسرًا من قبل الأطراف الوكيلة، والقوى الإقليمية والدولية المتدخلة في سوريا والعراق وليبيا.
- الوقف الفوري لجميع أعمال العنف المرتكبة بحق المدنيين من قبل جميع الأطراف الوكيلة، وجميع القوى الإقليمية والدولية المنخرطة في الحرب الدائرة بالوكالة في سوريا والعراق وليبيا والتي تنتهك على نحو صارخ قواعد القانون الدولي الإنساني وقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان.
- الوقف الفوري لسياسات عرقلة المساعدات الإنسانية وجميع التدابير القسرية الأحادية وسياسات الحصار الاقتصادي التي تتبعها القوى الدولية في حربها الدائرة بالوكالة في سوريا وتؤدي إلى تفاقم معاناة المدنيين.